



إقرار سينداي

للحكومات المحلية

"ضمان القدرة المعززة على مجابهة الكوارث في مناطق الحضر في العالم"

1. نحن الحكومات المحلية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، قد اجتمعنا من يوم 14 إلى 18 مارس عام 2015 في مدينة سينداي بولاية مياجي في اليابان.
2. نعرب عن امتناننا لمدينة سينداي، وحكومة اليابان ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR لاستضافة هذا الحدث الهام.
3. وإذ نعترف بأن التوسع الحضري الغير منضبط هو الدافع الرئيسي للمخاطر والذي ينتج عنه زيادة التعرض والقابلية للضرر لكل من الأشخاص والاملاك، ومع توقع إقامة نسبة 66% من سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول عام 2050، فإن تضمين القدرة على المجابهة مع التنمية يصبح ضروريا لإنتاج المدن المستدامة في المستقبل؛
4. ونقر، بالدور الذي يقوم به "إطار عمل هيوغو 2005-2015 وهو: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث" في السنوات العشر الأخيرة، والذي أسفر عن الوعي الجماهيري الكبير، وتعبئة الالتزامات السياسية وبناء القدرات وخاصة على مستوى الحكم المحلي، من خلال الحملة العالمية لتمكين المدن من مجابهة الكوارث "مدينتي تستعد" وشرائها.
5. التأكيد، مع ذلك، أنه على الرغم من كل الجهود المركزة، فهناك ثغرات واضحة في القدرة والمعرفة والتمويل على المستوى المحلي والذي يكفل التنفيذ والاستدامة؛
6. مع الأخذ في الاعتبار، الأهداف الإنمائية المستدامة المقترحة والتي قد تدعو إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية مشتملة وأمنة وقادرة على المجابهة والمستدامة.
7. الإعراب، عن الحاجة إلى الحكومات الوطنية والشركاء في التنمية للاعتراف بالدور الهام للحكومات المحلية في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على المجابهة وذلك بإشراكهم في التخطيط على المدى الطويل وعمليات المراجعة الوطنية؛
8. الاعتراف، بأن الأهداف وضعت من قبل [XXXXXXXX].
9. إدراك، دعوة [XXXXXXXX] لتمكين السلطات المحلية، حسب الاقتضاء، من خلال الوسائل التنظيمية والمالية للعمل والتنسيق مع الجهات المعنية في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي؛
10. اخذ الخبرة المكتسبة في الاعتبار، من خلال تنفيذ القائمة المرجعية المكونة من العشرة نقاط الأساسية لجعل المدن قادرة على المجابهة.



وإننا نلزم أنفسنا بأن

- أ- نعتد وننفذ استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث المحلية، وذلك عبر فترات زمنية مع الأهداف والمؤشرات والأطر الزمنية المختلفة، والتي تهدف إلى منع إختلاق المخاطر، والحد من المخاطر القائمة، وتعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المجابهة؛
- ب- نقوم بإنشاء وتعزيز المحافل بالتنسيق الحكومي والتي تتألف من جميع الجهات المعنية على المستويات المحلية، مثل المنصات المحلية للحد من مخاطر الكوارث؛
- ت- نقوم بترويج التعميم لتقييمات مخاطر الكوارث في وضع سياسات استخدام الأراضي وتنفيذها، بما في ذلك التخطيط الحضري، وتدهور الأراضي والسكن غير القانوني وغير الدائم، واستخدام الارشادات وأدوات المتابعة العارفة بالتغيير الديموغرافي والبيئي المتوقع؛
- ث- نقوم بتقييم مخاطر الكوارث، بصفة دورية، بما في ذلك المصادر الحالية والناشئة والجديدة للمخاطر، والقابلية للضرر، والقدرة، والتعرض، وخصائص المخاطر والآثار المتتالية المحتملة على المستويين الاجتماعي والمكاني المعنيين.
- ج- نضمن مراجعة مجموعات قوانين البناء، والمعايير، وإعادة التأهيل وممارسات إعادة الإعمار الحالية أو تطوير الجديد منها على المستويات الوطنية أو المحلية، حسب الاقتضاء، بغرض جعلها أكثر قابلية للتطبيق في السياق المحلي، وخاصة في المستوطنات البشرية غير النظامية والمهمشة، وترسيخ القدرة على تطبيق واستبيان وإنفاذ تلك المجموعات من القوانين، من خلال النهج المناسب، بهدف تعزيز المنشآت المقاومة للكوارث؛
- ح- نضمن قدرة البنية التحتية المستجدة والحالية على المجابهة، بما في ذلك إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث والتدابير في الأدوات المالية والنقدية؛
- خ- نستبق التنفيذ "للقائمة المرجعية الجديدة المكونة من العشرة نقاط الأساسية لجعل المدن قادرة على المجابهة" والبحث عن فرص التآزر مع المبادرات والآليات والعمليات الحالية مثل مبادرة تسريع قدرة المدن على المجابهة، وميثاق ديربان للتكيف، واتفاقية رؤساء البلديات، وميديلين للتعاون وسلسلة الكونغرس للمدن القادرة على المجابهة؛
- د- نتابع ونستعرض تنفيذ هذا الإطار على المستوى المحلي على أساس أدوات الرصد المتفق عليها دولياً مثل أداة الحكومة المحلية للتقييم الذاتي (LGSAT) أو بطاقة الدرجات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR الخاصة بقدرة المدينة على مجابهة الكوارث.
- ذ- نقوم بتعزيز الاستخدام المستدام وإدارة النظم الإيكولوجية وتنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للموارد البيئية والطبيعية التي تتضمن الحد من مخاطر الكوارث.
- ر- نقوم بالاستثمار في، وتنمية وصيانة وتعزيز نظم التنبؤ والإنذار المبكر متعددة القطاعات، للأخطار المتعددة حيث يكون محورها الناس.



ز- نقوم بالإعداد والتحديث الدوري للتأهب للكوارث وسياسة الطوارئ التي تتضمن الحد من مخاطر الكوارث في عمليات الإنعاش وإعادة التأهيل بعد الكوارث؛

وأيضاً:

11. إدراك، دور الحكومات المحلية والسلطة الأولية المسؤولة في حالات الكوارث والتأكيد على حاجة أكبر للتعاون الدولي، ونحن هنا نؤكد من جديد على الالتزامات القوية من الحكومات المحلية وشبكتها، والتي نقلتها الحكومات المحلية من أجل الاستدامة (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية) (ICLEI)، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)، إلى التعاون مع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي للمضي قدماً في تنفيذ [XXXXXXXXXX].

12. طلب استمرار الحملة العالمية لتمكين المدن من مجابهة الكوارث "مدينتي تستعد" بالدعم الإضافي والمساعدة المباشرة على المستوى المحلي؛

13. حث الوكالات والشبكات والهيئات الأخرى ذات الصلة من الحكومات المحلية على مواصلة دعم التعاون والتعلم المتبادل بين الحكومات المحلية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ هذا الإطار؛

وأخيراً:

14. الاجتماع مجدداً في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المونل الثالث) في عام 2016 والذي من شأنه توفير الفرصة لمناقشة التحديات التي يجلبها البعد الحضري لتنفيذ وتحقيق "جدول الأعمال العمرانية الجديد".

- سينداي، 13 مارس 2015